الأحرفُ النَّاسِخَةُ :

مَا ، ولاَ ، ولاَتَ ، وإنْ الْمُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ

شروط إعمال (ما)

إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفِْى وَ تَرْتِيبٍ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِى أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

س١– في أي لُغَة تعمل (ما) عمل ليس ؟ وفي أي لغة لا تعمل ؟

ج١– تعمل ما عمل ليس في لغة الحجازيين ؛ وذلك لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيقولون : ما زيدٌ قائما . وقد وردت في القرآن على هذه اللغة ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ فاسم الإشارة هذا ، والضمير هنَّ : في محل رفع اسم ما الحجازية ، وبشرًا ، وأمهاتِهم : خبران لها منصوبان .

ولا تعمل عند بني تَمِيم ، وتُسَمَّى (ما) التَّمِيمِيَّة ؛ يقولون : ما زيدٌ قائمٌ ، على أنّ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع ، وقائم : خبر مرفوع ؛ ذلك لأنها حرف غيرُ مُخْتص لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، ولدخوله على الفعل ، نحو : ما يقومُ زيدٌ ، والحرف الذي لا يختصُّ حقُّه ألاَّ يعملَ .

س٢– قال الشاعر :

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٢- **الشاهد** : وما هم أولادها . **وجه الاستشهاد** : أعملَ الشاعر (ما) النافية عمل ليس فرفع بها الاسم (هم) محلاً ، ونصب خبرها (أولادَها) لفظًا ، وذلك على لغة أهل الحجاز .

س٣- لا تعمل (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز إلا بشروط ، اذكرها تفصيلاً .

ج٣- **شروط إعمالها** ، كما يلي :

١- أَلاَّ يُزَاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطلَ عملُها ، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه .

(**م**) وأجاز ذلك يعقوب بن السِّكِّيت فهي عاملة عنده مع زيادة إنْ ، واستدل بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أنتمُ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وجمهور العلماء يروون هذا البيت برفع الخبر (ذهبٌ) على أن ما غير عاملة عمل ليس . ويمكن تخريج رواية النصب بأنَّ (إنْ) نافية مُؤَكِّدَة لـ (ما) وليست زائدة فتكون بذلك (ما) قد عملت عمل ليس . (**م**)

٢- ألاَّ يَنْتَقِضَ النَّفي بـ (إلاَّ) فإن انتقض بإلاَّ بطل عملها ، نحو : ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾ .

(**م**) وأجاز ذلك يونس بن حبيب ، واستدلَّ بقول الشاعر :

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا

فقد أعمل الشاعر (ما) النافية مع أنها مُنتقضة بـ (إلا) وجمهور البصريين لا يقبلون ذلك ويُؤَوِّلون ما ورد من الشواهد ، فهم يرون أن (مَنجنونًا) في الشطر الأول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير: وما الدهر إلا يُشبه منجنوناً ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف ، وكذلك (مُعَذّباً) في الشطر الثاني . (**م**)

٣– ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها ، والخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًا ومجرورًا . فإن تقدّم وجب رفعه ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوز : ما قائمًا زيدٌ ؛ لأن الخبر تقدّم وهو ليس بظرفٍ ، ولا جارٍ ومجرور .

ويجوز قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو ؛ لأن الخبر شبه جملة .

(**م**) وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز إعمال (ما) عمل ليس مع تقدّم خبرها وهو ليس بشبه جملة ، واستشهدوا بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فقد قدّم الشاعر الخبر(مثلَهم) على اسم ما (بشر) مع كون الخبر ليس ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا . والجمهور يرفضون ذلك ، ويردُّون على هذا البيت بما يلي :

أ– أن الرواية الصحيحة برفع الخبر (مثلُهم) لا بنصبه .

ب– أنّ الشاعر قد أخطأ؛ لأنه تميمي وأراد أنْ يتكلم بلغة أهل الحجاز، وهو لا يعلم أنَّهم لا يُعْمِلُونَ (ما) عمل ليس إذا تقدم الخبر على الاسم ، والخبر ليس شبهَ جملة . (**م**)

٤– ألاَّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، والمعمول ليس ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا . فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . فلا يجوز نصب الخبر (آكل) لأنّ معموله (طعام) تقدّم على الاسم وهو ليس ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا . ومَنْ يُجيز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيز كذلك بقاء العمل مع تقديم المعمول ، وقيل: لا يلزم ذلك ، لِمَا في الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا الفصلُ غير موجود مع تقدّم الخبر نفسه .

فإن كان المعمول ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيمًا ، ونحو : ما بي أنت مَعْنِيًّا ؛ لأن الظروف ، والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها .

٥– ألاَّ تَتَكَرَّر (**ما**) فإن تَكَرَّرَتْ بطل عملها ، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ ،فالأولى: نافية ، والثانية : نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات .

ولا يجوز نصب الخبر (قائم) وأجازه بعضهم .

٦– ألاَّ يُبْدَل من خبرها بدلٌ موجبٌ . فإنْ أُبدل بطل عملها ، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لايُعْبَأُ به . فالجار والمجرور (بشيء) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) وشيء الثانية: بدل من الأولى ،وهو موجب ؛ولذلك لا يجوز أن يكون (بشيء)

في محل نصب خبر ما ،وأجازه قوم ،وهؤلاء لم يشترطوا هذا الشرط . وكلام سيبويه في هذه المسالة محتمل للقولين المذكورين ، القول باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها بدل موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك

س٤– قال سيبويه في الكتاب : " استوت اللغتان " في أيِّ مسألة قال هذا ؟ وما مراده باللغتين ؟ مُوضَّحًا خلاف شُرَّاح كتابه في قوله هذا .

ج٤– قال سيبويه هذا القول في مسألة اشتراط ألاَّ يبدل من خبر (ما) بدل موجب – وذلك في الشرط السادس من شروط إعمالها – ومراده باللغتين : لغة الحجاز ، ولغة تميم . واختلف شُرَّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : " استوت اللغتان " ، قال سيبويه ذلك بعد ذكر هذا المثال : ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، وفيما يلي بيان خلافهم :

١– **قال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل إلاَّ، وهو (بشيء) والمراد : أنّ (ما) لا تعمل فيه ، فاستوت اللغتان في أنه في محل رفع ، وهؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمال (ما) ألاّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

٢– **وقال قوم** : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو (شيء) والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جُعلت (ما) حجازية (عاملة) أو تميمية (غير عاملة) وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) أَلاَّ يُبدل من خبرها بدل موجب .

ويُرَجِّح ابن عقيل القول الثاني في كونه هو المراد من قول سيبويه : " استوت اللغتان " .

س٥– ما مراد الناظم من قوله : " وترتيبٍ زُكِن " ؟ وما معنى " زُكِن " ؟ وما مقتضى قوله هذا ؟

ج٥– معنى زُكِن : عُلم . ومراده بهذا القول : أنْ يكون اسم (ما) مُقَدَّما، والخبر مُؤخَّرًا . ومقتضى قوله – كما ذكر ذلك ابن عقيل – : أنه متى تقدّم الخبر فإن (ما) لا تعمل شيئًا سواء كان الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجرورًا ، أو غير ذلك ؛ وبناء على ذلك فإن (ما) في قولك : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو (غير عاملة) وشبه الجملة في كل مثال في محل رفع خبر للمبتدأ الذي بعدها . وذهب آخرون إلى أنها عاملة إذا كان الخبر المقدّم شبه جملة – كما ذكرنا ذلك سابقا في الشرط الثالث من شروط إعمالها – وحينئذ فإن الظرف ، والجار والمجرور في محل نصب خبر (ما) .

(م) س٦– أجاز بعض العلماء إعمال (ما) عند تكرارها خلافاً لمن أبطل عملها ، كيف يمكن توجيه القولين ؟

ج٦– إذا تكررت (ما) فالثانية لها ثلاثة احتمالات ، هي :

١– أن تكون نافية لنفي الأولى ، فيصير الكلام إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ ولذلك وجب إهمالهما جميعاً . وهذا هو توجيه من أبطل عملها .

٢– أن تكون نافية مُؤَكِّدة لنفي الأولى ، وحينئذ يجوز إعمالها . وهذا هو توجيه من أجاز إعمالها ؛ فقد اعتبر الثانية مُؤَكِّدة لنفي الأولى ، لا نافية لها .

٣– أن تكون زائدة ، وبذلك يجب إهمال الأولى عند من يُهمل (ما) إذا اقترنت بها (إنْ) الزائدة .

حكمُ الاسمِ المعطوفِ على خبرِ (ما)

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

س٧– ما الحكم الإعرابي للاسم المعطوف على خبر (ما) ؟

ج٧– إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف ، فله حالتان :

١– **أَنْ يكون حرف العطف مما يقتضي أَنْ يكون المعطوف موجباً** ، أي مثبتاً ، نحو : لَكِنْ ، وبَلْ . فإذا قلتَ : ما زيد قائما لكنْ قاعدٌ ، فإنك نفيت القيام عن زيد ، وأثبتَّ له القعود . وهذا هو معنى أن يكون المعطوف موجباً.

ومثله قولك : ما زيد حاضراً بل محمدٌ ، فالمعطوف (مُحَمَّد) ثبت له الحضور.

٢– **أن يكون حرف العطف غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب** ،كالواو، والفاء ، ونحوهما فإنها لاتقتضي أن يكون المعطوف موجبا. فإذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو : ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ ، أو : بل قاعدٌ ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعدٌ .

ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب . وإذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لايقتضي أن يكون المعطوف موجباً جاز النّصب والرفع ، والمختار النّصب، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . ويجوز الرفع ؛ فتقول : ولا قاعدٌ على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

ولا هو قاعدٌ .

زيادةُ حرفِ الجرِّ (الباء)

في خبر ليس ، وما ، ولا ، ولم أَكُنْ

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ

س٨– اشرح مراد الناظم بالبيت السابق .

ج٨- يريد أن حرف الجر (الباء) يزاد كثيرًا بعد (ليس ، وما) كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ وقد تزاد (الباء) قليلاً في خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس ، وفي خبر مضارع كان المنفية بـ (لم) وهذا هو معنى قوله :

" وبعد لا ونفي كان قد يُجَرّ " .

مثال زيادة (الباء) في خبر (لا) قول الشاعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء) الزائدة على خبر لا النافية (بمغنٍ) .

ومثال زيادة (الباء) في خبر مضارع كان المنفي بـ (لم) قول الشاعر :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

في هذا البيت أدخل الشاعر (الباء الزائدة على خبر لم أكن (بأعجلهم) .

س٩- هل زيادة حرف الجر (الباء) خاصّة بـ (ما) الحجازية ؟

ج٩- لا تختص زيادة (الباء) بما الحجازية، خلافا لمن قال ذلك، بل تُزاد بعد الحجازية وبعد التميميّة. وقد نَقَلَ سيبويه ، والفَرَّاء زيادة (الباء) بعد (ما) عن بني تميم ، كما في قول الفرزدق وهو تميمي :

لَعَمْرُك مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

و قد اضطرب رأيُ الفارِسيُّ ، فَمَرَّة قال : لا تُزاد الباء إلا بعد الحجازية ، ومّرة قال : تُزاد في الخبر المنفي مطلقاً .

شروطُ إعمالِ

(لاَ ، و لاَتَ ، و إِنْ)

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ وَقَدْ تَلِى لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ
وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

س١٠– في أيَّ لُغة تعمل (لا) عمل ليس ؟ وما شروط إعمالها ؟

ج١٠– تعمل (لا) عمل ليس في لغة أهل الحجاز ؛ يقولون: لا معروفٌ ضائعًا. وهي غير عاملة (مُهملة) في لغة بني تميم . **وأمَّا شروط إعمالها** ، فهي :

١– **أن يكون الاسم والخبر نكرتين** ، نحو : لا رجلٌ أَفْضَلَ منك .

زعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، واستشهد بقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَعَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فقد أَعْمل الشاعر (لا) عمل ليس فنصب الخبر (باغيا) مع أن اسمها معرفة ، وهو (أنا) وهذا شاذّ . وتأوَّل النحاة هذا البيت بتأويلات كثيرة ، منها : أنهم جعلوا (أنا) نائب فاعل لفعل محذوف، وباغياً : حال ، أو مفعول ثان ، والتقدير : لا أرى باغياً ، وقيل : إنّ القياس عليه سائغ .

٢– **أَلاَّ يتقدّم خبرها على اسمها** ؛ فلا تَقُلْ : لا قائمًا رجلٌ .

٣– **أَلاَّ يَنْتَقِضَ النَّفيُ بـ (إلاّ)** فلا يصحُّ نصب الخبر في قولك : لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيدٍ ، بل يجبُ رفعه .

٤– **أَلاَّ تكون لنفي الجنس نصًّا** . فإن كانت لنفي الجنس نصًّا عَمِلتْ عَمَلَ إنَّ، نحو : لارجلَ في الدار .

٥- **أَلاّ يتقدم معمول الخبر على اسمها** . فإنْ تقدَّم أُهْمِلَتْ ، نحو : لا عندك رجلٌ مقيمٌ ولا امرأةٌ . فعندك : معمول للخبر (مقيم) وقد تقدم المعمول على اسم لا (رجل) ولذلك لم تعمل (لا) عمل ليس ، ووجب تكرارها .

وفي إهمال إعمال (لا) إذا كان معمول الخبر شبه جملة ، وتقدَّمَ على الاسم

-كما في المثال السابق - خلاف ، فأجاز بعضهم إعمالها إذا كان المتقدّم شبه جملة ؛ يقولون : لا عندك رجلٌ مقيمًا .

س١١- قال الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرضِ باقِيًا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقال الآخر :

نَصَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج١١- **الشاهد في البيت الأول** : لاشيءٌ باقياً ، ولا وَزَرٌ واقِيًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان .

الشاهد في البيت الثاني : لا صاحبٌ غيرَ خَاذِلٍ .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فرفع الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان .

(**م**) وهذان الشاهدان رَدٌّ على الأخفش الذي ذهب إلى أنّ (لا) ليس لها عملٌ أصلاً ، وأنَّ ما بعدها مبتدأ وخبر . وردٌّ كذلك على الزَّجَّاج الذي ذهب إلى أنّ (لا) تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورًا . (**م**)

س١٢– اذكر خلاف العلماء في إعمال (إنْ) عمل ليس ، وهل يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ؟

ج١٢– **مذهب أكثر البصريين ، والفَرَّاء** : أنّ (إنْ) لا تعملُ شيئاً .

ومذهب الكوفيين – خلا الفرَّاء – : أنها تعمل عمل ليس ، وقال بذلك من البصريين أبو العباس المبرِّد، وأبوبكر ابن السَّرَّاج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفَتْح ابن جِنّي ، واختاره المصنِّف ، وزعم أنّ سيبويه أشار إلى ذلك . وذكر ابن جِني في — الْمُحتَسَبِ – أنّ سعيدَ بنَ جُبَيْر رضي الله عنه قرأ قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ بتخفيف إنَّ (إنِ الذين) وبنصب (عبادًا) .

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة ، والمعرفة ؛ فتقول : إنْ رجلٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ القائمَ .

س١٣- قال الشاعر :

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلاَ

وقال الآخر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضعَفِ الْمَجَانِينِ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج١٣- **الشاهد في البيت الأول** : إن المرءُ ميتًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إنْ) عمل ليس فنصب الخبر (ميتًا) ورفع الاسم المعرفة (المرء) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختصّ بالنكرات .

الشاهد في البيت الثاني : إنْ هو مستوليًا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (إنْ) عمل ليس فنصب الخبر (مستولياً) ورفع الاسم الضمير (هو) وهذا يدل على إعمالها ، وأنها لا تختص بالنكرات . وهذان الشاهدان ردّ على الفرّاء ، وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ (إنْ) لا تعمل شيئًا .

س١٤- ما أصل (لات) ؟

ج١٤- أصلها : لا النافية زِيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً .

س١٥- اذكر الخلاف في إعمال لات عمل ليس .

ج١٥- **مذهب الجمهور** : أنها تعمل عمل ليس ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ .

ومذهب الأخفش : أنها لا تعمل شيئًا، فإن وُجِد الاسم بعدها منصوبًا –كما في الآية السابقة – فنَاصبه فِعل مُضمر ، والتقدير : " لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ "
وإن وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : " لاتَ حينُ مناصٍ كائِنٌ لهم " .

س١٦– ما شروط إعمالها ؟ وبم تختص عن غيرها ؟

ج١٦– يُشترط لعملها الشروط الخاصَّة بعمل (ما) ما عدا الشرط الأول ، وهو : أَلاَّ يقع بعدها إن الزائدة ؛ لأنَّ (إنْ) الزائدة لا تقع بعد (لات) ، **وتختص زيادة على ذلك بما يلي** :

١– **أن يكون اسمها وخبرها دالَّين على الزمان** ، نحو كلمة (حِين) قال تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ . وقيل لا تعمل إلا في لفظ (الحين) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : " وما لِلاَت في سوى حين عَمَل" وقد وافق بذلك سيبويه فيما ذَكره من أنّ (لات) لا تعمل إلا في الحين . **واختُلف في المراد بذلك** ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفه ،كالساعة ، والوقت ، والزمان ، وغيرها . وقال آخرون ، منهم الفراء : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين ، وفيما رادفه من أسماء الزّمان .

٢– **ألاَّ يُذكر اسمها وخبرها مَعًا** ، فيحذف أحدهما ، والكثير حذف اسمها وبقاء خبرها ،كما في الآية السابقة ، والتقدير : لات الحينُ حينَ مناصٍ .
وقد قُرِئ شُذوذاً قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ برفع (حين) على أنه اسم لات ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناصٍ كائنًا لهم . وهذا هو المراد بقول الناظم : " وحَذْفُ ذِي الرَّفع فشا والعكس قلّ " (أي : يكثرُ جداً حذف الاسم ، ويقلُّ جداً حذف الخبر) .

س١٧– قال الشاعر :

نَدِم الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج١٧- **الشاهد فيه** : ولات ساعةَ مندم .

وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر (لات) عمل ليس فحذف الاسم ونصب الخبر (ساعة) مع أنَّ الخبر ليس لفظ الحين وإنما هو بمعناه . وهذا هو مذهب الفرّاء في أنّ (لات) لا يختصُّ عملها بلفظ الحين .

أفعالُ الْمُقَارَبَةِ

كَادَ ، وأخواتُها

عملها ، ونوع خبرها

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

س١- هل ثَمَّة خلاف في فعلية كاد ، وأخواتها ؟

ج١- لا خلاف في فعلية كاد، وأخواتها إلا عسى ، ففيها ثلاثة أقوال للنحاة :

١- **أنها فعل** ، بدليل اتصال تاء الفاعل بها ، نحو : عسيتُ ، وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها ، نحو : عَسَتْ فاطمةُ أن تنجح .

وهذا قول البصريين ، ورجَّحه المتأخِّرون .

٢- **أنها حرف تَرَجٍّ** سواء اتّصل بها ضمير رفع ، أو نصب ، أم لم يتصل بها أحدهما . وهذا قول جمهور الكوفيين ، ومنهم ثعلب ، وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج .

٣- **أنها حرف تَرَجٍّ إذا اتصل بها ضمير نصب** ، كما في قول الشاعر :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فإذا لم يتصل بها ضمير نصب فهي فعل . وهذا قول سيبويه .

س٢- اذكر أقسام كاد ، وأخواتها باعتبار معناها .

ج٢- تنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- **أفعال المقاربة** ، وهي : كَادَ ، و كَرَبَ ، وأَوْشَكَ ، نحو : كادَ الطفلُ يَسْقُطُ ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على قرب حدوث الخبر .

٢- **أفعال الرَّجاء** ، وهي : عَسَى ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ ، نحو : عسى الطالبُ أن ينجحَ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على رجاءِ حصول الخبر ، وتوقُّعِه .

٣- **أفعال الإنشاء** (الشُّرُوع) وهي : جَعَلَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، نحو : جَعَلَ المدرسُ يشرحُ الدرس ؛ وسُميت بذلك ؛ لأنها تدل على الابتداء في حدوث الخبر .

وتَسْمِيَتُها جميعاً أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

س٣- ما عمل هذه الأفعال ؟ وما نوع خبرها ؟

ج٣- هذه الأفعال تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، ولكنّ خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا ، نحو : كادَ زيدٌ يقومُ ، وعسى زيدٌ أن يقومَ . فيقوم : فعل مضارع في محل نصب خبر كاد، وأن يقومَ : في محل نصب خبر عسى .

س٤– قال الشاعر :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِمًا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقال الآخر :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

عيِّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج٤– **الشاهد في البيت الأول** : عسيت صائماً .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (عسى) عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (صائماً) اسمًا مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأنّ الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعًا .

ويجوز أن يكون (صائماً) خبرًا لكان محذوفة مع اسمها ، وتكون بذلك عسى تامّة تكتفي بمرفوعها .

الشاهد في البيت الثاني : وما كدت آئبا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (كاد) عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بخبرها (آئباً) اسماً مفردًا ، وهذا نادرٌ ؛ لأن الأصل أن يكون خبر كاد فعلا مضارعًا . وزعم بعض النحاة أن الرواية الصحيحة لهذا البيت ، هي : وما كنتُ آئبًا .

اقترانُ خبرِ عسى ، وكاد

بـ (أَنْ) المصدريّة

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

س٥– ما حكم اقتران خبر عسى ، وكاد بأنْ المصدرية ؟ وما مذاهب العلماء في ذلك ؟

ج٥– يقترن خبر عسى بأنْ كثيرًا ، وتجريده مِنْها قليلٌ ، كما في قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقول الآخر: **عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يومٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ**

فقد أورد الشَّاعران خبر عسى (يكون) و (يأتي) مجردًا من أَنْ ، وهذا لا يقع إلا في الشعر على مذهب جمهور البصريين ، ولم يَرِدْ خبر عسى في القرآن إلا مقترنًا بأنْ، قال تعالى:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾،وقال تعالى:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ ﴾ .

وأما كاد فذكر الناظم أنها عكس (عسى) فالكثير في خبرها أن يتجرد من أنْ ، ويقلُّ اقترانه بها ، فمن اقترانها بالخبر قوله ﷺ : "ما كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأَنْدَلُسِيُّون من أنَّ اقتران خبرها بأنْ مخصوص بالشعر ، كما في قول الشاعر :

كَادَتِ النَّفسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

ولم يَرِدْ خبر كاد في القرآن إلا مجردًا من أَنْ ، قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ .

مَعْنَى حَرَى

وحكم اقتران خبر حَرَى ، واخلولق ، وأوشك بأَنْ

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

س٦– ما حكم اقتران خبر حَرَى ، واخلولق، وأوشك بأنْ ؟ وما مراد الناظم بقوله : " وَكَعَسَى حَرَى " ؟

ج٦– **مرادهُ** : أنّ حَرَى مثل عسى في الدلالة على الرَّجاء . وأما حكم اقتران خبر **حرى** بأَنْ فواجب ،نحو:حَرَى زيدٌ أن يقومَ ،ولم يُجَرَّدْ خبرها من أَنْ ،لا في الشِّعر ،ولا في غيره . وكذلك **اخلولقَ** يجب اقتران خبرها بأن ،نحو: اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أن تُمْطِرَ ،وأمَّا **أوشك** فالكثير اقتران خبرها بأنْ ،كما في قول الشاعر :

وَلَوْ سُئِل النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

ويَقِلُّ حذف خبرها مِن أنْ ،كما في قول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

في هذا البيت أتَى الشاعر بخبر يوشك (يوافقُها) مُجَرَّدًا من أنْ ، وهذا قليل .

حكمُ اقترانِ خبرِ كَرَبَ ، وأفعالِ الشُّروعِ بأنْ

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

س٧– ما حكم اقتران خبر كَرَبَ ، وأفعال الشُّروع بأَنْ ؟

ج٧– ذكر الناظم أنّ كَرَبَ مثل كاد – على الأَصَحّ – يَقِلُّ اقتران خبرها بأَنْ ، ويكثر تجريده منها . فمثال التجريد قول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِندٌ غَضُوبُ

فقد أتى الشاعر بخبر كَرَبَ (يذوب) مجردًا من أَنْ ، وهذا هو الكثير ، ولم يذكر سيبويه في خبر (كرب) إلا تجرّده مِن أَنْ .

ومثال اقتران خبر كَرَبَ بأنْ قول الشاعر :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرِبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

فقد أتى الشاعر بخبر كرب (أنْ تقطعا) مقترناً بأنْ ، وهذا قليل . وهذا البيت رَدٌّ على سيبويه ؛ لأنه لم يَحْكِ في خبر كرب إلا التَّجَرُّد .

وأمَّا أفعال الشروع فلا يجوز اقتران خبرها بأَنْ ، نحو : أنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يدعو ، وجَعَلَ يتكلَّمُ ، وأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يأكلُ . فالخبر في كل هذه الأمثلة لا يقترن بأنْ ؛ لأنّ المقصود به الحال ، وأنْ للاستقبال ففي الْجَمْعِ بينهما مُنافاة ، وتناقُض .

س٨– ما المشهور في كرَب فتح الرَّاء ، أو كسرها ؟

ج٨– المشهور في كرَب فتح الرّاء ، ونُقِل كَسْرُها أيضًا (كَرِبَ) .

تَصَرُّف كادَ ، وأخواتِها

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا

س٩– ما الذي يتصرف من كاد ، وأخواتها ؟ واذكر أقوال العلماء في هذه المسألة .

ج٩– هذه الأفعال لا تتصرف إلا كاد ، وأوشك – وهذا هو مفهوم كلام الناظم – وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحب الإنْصَاف (الأَنْبَاري) استعمال المضارع ، واسم الفاعل من (عسى) قال: عَسَى، يَعْسِي فهو عَاسٍ . وحكى الجوهري مُضارع (طَفِقَ) وحكى الكسائي مضارع (جَعَلَ) . أمَّا كاد ، وأوشك فقد اسْتُعْمِلَ منهما المضارع ، قال تعالى: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ ،

وكما في قول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وزعم الأصمعي أنه لم يُستعمل يوشك إلا بلفظ المضارع ولم يُستعمل بلفظ الماضي ، وزعمه ليس بِسَدِيد ، بل قد حكى الخليلُ استعمال الماضي ، وقد ورد ذلك في الشعر ، كقول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

والكثير استعمال (أوشك) بلفظ المضارع وقلّ استعمال الماضي، وقد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك ، كقول الشاعر :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أنْ تَعُودَ خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا

وقد ورد استعمال اسم الفاعل من كاد ، كما في قول الشاعر :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

استعمالُ عسى ، واخلولقَ ، وأوشكَ

ناقصةً ، وتامَّةً

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

س١٠– ما الذي يختصُّ من هذه الأفعال باستعماله ناقصًا ، وتامًّا ؟ وكيف نُمَيِّزُ الفعل النّاقص من التّام ؟

ج١٠– اخْتُصَّتْ عسى ، واخلولق ، وأوشك بأنها تُستعمل ناقصة ، وتامَّة دون أخواتها التي لا تستعمل إلا ناقصة .

والأفعال الناقصة : هي التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام المعنى ، نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، واخلولقَ عمرٌو أن يأتي ، وأوشك عليٌّ أن يسافرَ .

وأما التَّامّة : فهي التي يَلِيَها (أنْ والفعل) مباشرة فيكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لها فتكتفي به في إتمام المعنى ، ولا تحتاج إلى خبر ، نحو : عسى أن يقوم ، واخلولقَ أن يأتِي ، وأوشك أن يسافر .

فكلٌّ مِنْ (أن يقومَ ، وأن يأتيَ ، وأن يُسافر) في محل رفع فاعل .

س١١– وضِّح خلاف العلماء في نحو : عسى أَنْ يقومَ زيدٌ .

ج١١– سَبَقَ أنْ ذَكَرْنَا أنَّ عسى ، وأوشك ،واخلولق تكون تامّة إذا وقع بعدها مباشرة المصدر المؤول (أَنْ والفعل) فيكون فاعلاً لها ، واخْتُلِفَ في حالة وقوع

اسم ظاهر بعد أنْ والفعل ، كما في مثال السؤال : عسى أن يقومَ زيدٌ ، على النحو الآتي :

١– **ذهب الشَّلَوْبين** : إلى أنّه يجب أن يكون الاسم الظاهر (زيدٌ) مرفوعًا بالفعل الذي بعد أنْ ، وهو (يقوم) على أنه فاعل له . فزيدٌ : فاعل ليقوم، والمصدر المؤول (أنْ يقوم) في محل رفع فاعل لِعَسى ، فتكون عسى تامّة استغنت عن الخبر ، وعلى ذلك فلا يُؤتى بضمير في الفعل إذا كان الفاعل مثنًى ، أو جمعًا ؛ فتقول : عسى أن يقومَ الزيدانِ ، وأوشك أن يقوم الزّيدون ؛ لأن الفعل رفع الاسم الظاهر الذي بعده .

٢– **ذهب المبَرِّدُ، والسِّيرَافِيُّ، والفَارسيُّ** : إلى جواز أن تكون عسى تامة ،كما قال الشلوبين ، وجواز وجه آخر ، وهو : أن يكون الاسم الظاهر الذي بعد أَنْ والفعل مرفوعًا على أنه اسمٌ لعسى مؤخر ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر لِعَسَى مقدّم ، وفاعل الفعل (يقوم) ضمير

يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عَوْدُه عليه – وإنْ تأخَّر لفظاً – لأنه مُقَدَّمٌ في الرتبة ، وعسى في مثل هذه الحالة تكون ناقصة ، وعلى هذا الرأي يُؤْتَى بضمير في الفعل الذي بعد أَنْ ؛ لأن الاسم الظاهر الذي بعده ليس فاعله ، بل هو اسم عسى ؛ فتقول : عسى أَنْ يقوما الزيدان ، وأوشك أَنْ يقوموا الزّيدون ، واخلولق أَنْ يَقُمْنَ الهنداتُ . وإلحاق الضمير بالفعل في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، وعدم إلحاقه به هو فائدة الخلاف في هذه المسألة .

جوازُ الإضمارِ في عسى

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

س١٢– بم اخْتَصَّت عسى من بين سائر أخواتها ؟

ج١٢– اختصت عسى من بين سائر أخواتها بأنها إذا تقدّم عليها اسم جاز

– **على لغة بني تميم** – أَنْ يُضْمَر فيها ضمير يعود على الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ عسى أن يقومَ . فاسم عسى : ضمير مستتر يعود على زيد ، والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . **ويظهر الضمير في التثنية ، والجمع** ؛ تقول : الزيدانِ عَسَيَا أن يقوما ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهِنْدانِ عَسَتَا أن تقوما ، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ . **وتظهر علامة التأنيث** ، نحو: هِنْدٌ عَسَتْ أن تقوم . وهي على هذه اللغة ناقصة .

وأما الحجازيون فيُجَرِّدونها عن الضمير ، وهي على لغتهم تَامَّة ؛ إذ لا ضمير في عسى عندهم ، والمصدر المؤول في محل رفع فاعل عسى ، **وعلى لغتهم لا يُؤْتَى بضمير في التثنية ، والجمع** ؛ يقولون : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ .

ولا تظهر علامة التأنيث ؛ تقول : هندٌ عسى أن تقوم . ومنه قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾ .

فعسى في هذا السِّياق مُطَابقة للغة أهل الحجاز ؛ لِتَجَرُّدها من ضمير الجماعة (القوم) في الأولى ، وتجرّدها من ضمير النِّسْوة في الثانية .

والاسم المتقدم في كلا اللغتين مبتدأ خبره جملة عسى .

هذا ما تختصُّ به عسى ، وأما غيرها من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها ؛ فتقول: الزيدان جعلا يَنْظِمانِ ، والزيدون طَفِقُوا يأكلون . ولايجوز ترك الإضمار ؛ فلا يُقال : الزيدان جَعَل ينظمان ، والزيدون طَفِقَ يأكلون .

فَتْحُ سينِ عسى ، وكَسْرُها

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

س١٣- متى يجوز فتح سين عسى ، وكسرها ؟ وما المشهور في ذلك ؟

ج١٣- يجوز فتح سين عسى ، وكسرها إذا اتصل بِعَسَى ضمير رَفْع لِمُتَكَلِّم ، نحو : عَسَ ِيتُ ؛ أو لمخاطب ، نحو : عَسِ َيتَ ، وعَسِ َيتِ ، وعَسِ َيتُما ، وعَسَ ِيتُم ، وعَسَ ِيتُنّ ؛ أو لغائباتٍ ، نحو : عَسَ ِينَ . والفتح في ذلك كلِّه أشهر. وقرأ نافع قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ بكسر السين (عَسِيتم) وقرأ الباقون بفتحها .

إنَّ ، وأخواتُها

عملُها

لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

س١– ما نوع إنّ وأخواتها ؟ وما عملها ؟ وما العامل في خبرها ؟

ج١– إن وأخواتها أحرف ناسخة تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها ، وترفع الخبر و يُسمى خبرها ، نحو : إِنَّ زيدًا عالمٌ ، ونحو : عَلِمَ زيدٌ أَنِّي كُفْءٌ ، ولَكِنَّ ابنَه ذوضِغْنٍ ، ونحو : ليت زيدًا عالمٌ ، و: كَأَنَّ زيدًا أسدٌ ، و: لَعَلَّ عَمرًا قادمٌ . وهي عاملة في المبتدأ والخبر عند البصريين ، أمّا الكوفيون فهي عاملة عندهم في المبتدأ ولا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخول إنّ، و أخواتها .

(**م**) وحكى جماعة من العلماء أنّ قومًا من العرب ينصبون بإنَّ وأخواتها الاسم، والخبر جميعاً – ونُسب ذلك إلى بني تميم – ،واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً

وجمهور النّحاة لا يُسَلِّمون بذلك ، وعندهم أنّ المنصوب الثاني (أسداً) منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إنّ ، والتقدير : إنّ حُرّاسَنا يُشْبِهون أُسداً . (**م**)

س٢– لم عَدَّ سيبويه إنَّ وأخواتها خمسة ؟ وما معاني هذه الأحرف الستة ؟

ج٢– عَدّها سيبويه خمسة فَأَسْقَطَ أَنّ المفتوحة ؛ لأنّ أصلها إِنّ المكسورة .

وأما معانيها فهي كما يلي :

١– معنى إِنَّ : التَّوْكِيدُ ٢– معنى أَنَّ : التَّوْكِيدُ .

٣– معنى كَأَنَّ : التَّشْبِيهُ ٤– معنى لَكِنَّ : الاسْتِدْرَاكُ .

٥– معنى لَيْتَ : التَّمَنِّي ٦– معنى لَعَلَّ : التَّرَجِّي ، والإِشْفَاقُ .

س٣– ما الفرق بين التَّرَجِّي ، والتَّمَنِّي ؟ وما الفرق بين التَّرَجِّي، والإِشْفَاقِ ؟

ج٣- **الفرق بين الترجي ، والتّمَني** : أنَّ **التّرجي** لا يكون إلا في الممكن حصوله ، نحو : لعلَّ اللهَ يغفرُ لنا . ولا يصحُّ نحو : لعلَّ الشبابَ يعودُ ؛ لأنه هنا لغير الممكن حصوله ، وأمّا **التّمني** فيكون في الْمُمْكِن حصوله ، نحو : ليت زيدًا قائمٌ ، ونحو : ليت لي سَيَّارةً جديدةً ، ويكون في غير الممكن ، نحو : ليت الشبابَ يعودُ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ .

والفرق بين التّرجي ، والإشفاق : أنَّ التَّرَجي يكون في الأمر المحبوب ، نحو : لعلَّ الله يرحمُنا ، أمّا الإشفاق فيكون في المكروه ، نحو : لعلَّ العَدُوَّ يقدُمُ ،

ولعلَّ الطفلُ يسقطُ من السرير .

(م) س٤- ما المواضع التي يمتنع دخول إنّ وأخواتها عليها ؟

ج٤- يمتنع دخول إنّ وأخواتها على ما يلي :

١- الجملة التي يجب فيها حذف المبتدأ ، نحو : عرفتُ زيدًا العالِمُ . فالعالم خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره (هو) فلا يجوز دخول إنّ وأخواتها على هذه الجملة وغيرها مِمَّا يجب فيها حذف المبتدأ .

٢- المبتدأ الملازم للابتداء ولا يخرج عن كونه مبتدأ ، نحو : ما التعجبيّة ، وكلمة (طُوْبَى) وأشباهها، في مثل قولك : طُوبَى للمجاهد في سبيل الله ؛ فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

٣- المبتدأ الذي تجب له الصدارة ، كأسماء الاستفهام ، والشرط . ويُسْتَثْنى ضمير الشَّأن فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه إنّ ، كما في قول الشاعر :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فاسم إنّ : ضمير الشأن محذوف وقد دخلت عليه إنّ . وحُمِل على ذلك قوله ﷺ : " إنَّ مِنْ أَشَدِّ النّاسِ عَذَابًا يومَ القِيامَةِ المصَوِّرُون " فاسم إنّ في هذا الحديث ضمير الشأن محذوف ، والتقدير : إنَّه .

٤- الجملة التي يكون الخبر فيها طَلَبِيًّا ، كالأمر، والنَّهي ، والاستفهام...إلخ ، أو يكون الخبر فيها إنشائيًا (غير طلبي) كجملة القَسَم ، وعَسَى ، وُربَّ ، وكم الخبرية ، والمدْحُ والذَّم ، والصَّيَغ التي يُرَاد إيقاعها ،وإقرارُها مثل قولك: بِعْتُ ، أو وَهَبْتُ ، أو أعطيتُ لك ما تُريد .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ فقال النحاة : إنها على تقدير محذوف يقع خبرًا لإنَّ ، وجملتا : (ساء) و (نِعِمَّا) الإنشائيتان معمولتان للخبر المحذوف .

وأجاز بعض العلماء وقوع الجملة الإنشائية خبرًا لإنَّ إذا كانت للمدح أوالذَّم ،

كما في الآيتين السابقتين ، وأمَّا قول الشاعر :

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فالخبر (لا تحسبوا) طلبيٌّ وهو ليس الخبر عند النحاة ، بل هو معمول للخبر المحذوف .

ويرى بعض النحاة جواز وقوع الجملة الطلبية خبرًا لإنّ ، ولكن على قِلّة . ويُستثنى من ذلك عندهم أَنَّ المفتوحة المخَفَّفة فيجوز وقوع خبرها جملة إنشائية ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ وكقراءة مَنْ قرأ بتخفيفها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ .

وجوبُ مراعاةِ الترتيبِ بين اسمِ إنَّ ، وخبرِها

وحكم تقديم خبر إنَّ على اسمها

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِى كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِى

س٥- ما حكم تقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها ؟

ج٥- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إلاَّ إذا كان الخبر ظرفًا ، أو جارًّا ومجروراً فله في ذلك حالتان :

١- **جواز تقديمه وتأخيره** ، نحو: ليتَ فيها غيرَ البَذِي ،و: ليت هنا غيرَ البذي .

ففي هذين المثالين يجوز تقديم الخبرين (فِيها ، وهُنا) على الاسم (غير) ويجوز كذلك تأخيرهما عنه .

٢- **يجب تقديمه** ، في نحو : ليت في الدار صاحبها . فلا يجوز تأخير الخبر (في الدار) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . ويجب تقديمه كذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ لأن الاسم مقترن بلام الابتداء .

س٦- هل يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف على اسمها ؟

ج٦- لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول ليس ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا. فلا يجوز قولك: إنّ طعَامَك زيدًا آكلٌ ؛ لأن (طعَام) معمول للخبر آكل ، وهو ليس ظرفاً ، ولا جارًّا ومجرورًا .

أمَّا إذا كان المعمول ظرفاً ،أو جارًّا ومجرورًا فَمَنَعَ قومٌ تقديمه ،وأجازه آخرون، نحو : إنّ بك زيدًا واثِقٌ ، وإنّ عندك زيدًا جالسٌ .

س٧- قال الشاعر :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيها فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جمٌّ بَلاَبِلُهْ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٧- **الشاهد** : فإنّ بحبِّها أخاك مُصابُ القلب .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر معمول خبر إنَّ الجار والمجرور (بحبِّها) على اسم إنّ (أخاك) وعلى الخبر (مصابُ القلب) فدلّ ذلك على جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمول شبه جملة .وهذا هو رأي شيخ النحاة سيبويه.

مواضعُ وجوبِ فتحِ همزةِ إنَّ

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

س٨- لهمزة إنَّ ثلاث حالات ، اذكرها .

ج٨- الحالة الأولى : وجوب الفتح الحالة الثانية : وجوب الكسر.

الحالة الثالثة : جواز الأمرين .

س٩- متى يجب فتح همزة إنّ ؟

ج٩- **يجب فتح همزة إنّ إذا سَدَّ المصدر مَسَدَّها مع معموليها** ، ومعنى ذلك : أنّه يجب فتح همزة (إن) إذا وقعت مع اسمها وخبرها بتأويل مصدر في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، كما في المواضع الآتية :

١- **إذا وقعت في موضع رفع فاعل** ، نحو : يُعجبُني أَنَّك قائم ، والتقدير : يعجبني قيامُك ، فالمصدر المؤول (أنك قائم) في محل رفع فاعل ؛ لذا وجب فتح همزة (أنّ) وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ (أي: أولم يكفهم إنزالنا ...) .

ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرًا ،كما في المثالين السابقين ، أو أن يكون الفعل مقدَّرًا ، وذلك بعد (**ما**) **المصدرية** ، نحو قولهم : لا أُكَلِّمهُ ما أَنَّ في السَّماءِ نجمًا ، والتقدير : لا أكلِّمُه ما ثَبَتَ كونُ نجمٍ في السماء ، وبعد (**لو**) **الشرطية** في مذهب الكوفيين ، كما في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ (أي: لو ثَبَتَ صَبْرُهم) .

٢- **إذا وقعت في موضع رفع نائب فاعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ (أي : أُوحِيَ إِليَّ استماعُ نفرٍ من الجن

فالمصدر المؤول (أنّه استمع) في محل رفع نائب عن الفاعل ؛ وذلك لأن الفعل (أُوْحِيَ) مبني للمجهول ، ونحو : عُلِمَ أَنَّكَ ناجحٌ .

٣- **إذا وقعت في محل نصب مفعول به** ، نحو : عرفتُ أَنَّك قائمٌ (أي : عرفتُ قيامَك) ونحو: ظننتُ أَنّك مريضٌ . فالمصدر المؤول (أنك مريض) في محل نصب مفعولي ظنّ .

٤- **إذا وقعت في موضع جر بحرف الجر** ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنَّك قائمٌ (أي : مِنْ قيامِكَ) .

(م) ٥- **إذا وقعت في موضع رفع مبتدأ مؤخر** ، نحو قوله تعالى :
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ (أي: ومِنْ آياتِهِ رُؤْيتُكَ الأرضَ خاشعةً).

٦- **إذا وقعت في موضع جر مضاف إليه** ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ (أي : مثلَ نُطْقِكُم) .

٧- **إذا وقعت في موضع معطوف على شيء مما سبق** ، نحو قوله تعالى :
﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فالمصدر المؤول
(أَنِّي فضلتكم) في محل نصب معطوف على المفعول به : نعمتى (أي : اذكروا نعمتي وتفضيلي إيَّاكم) .

٨- **إذا وقعت في موضع بدل من شيء مما سبق**،نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (أي: وإذْ يعدُكم الله إحدى الطائفتين كونَها لكم) . فالمصدر المؤول (أنّها لكم) في محل نصب بدل اشتمال من المفعول به (إحدى الطائفتين) . (م)

س١٠- لم قال الناظم: " لِسَدَّ مَصْدَرِ مَسَدَّها " ولم يقل: لسدِّ مُفْرَدِ مَسَدَّها؟

ج١٠- قال ذلك ؛ لأن المفرد قد يَسُدُّ مَسَدّ إنّ ومع ذلك يجب كسر همزتها، نحو : ظننت زيدًا إنَّه قائمٌ . فإنَّه قائم : سدَّ مسدَّ مفرد ،وهذا المفرد هو المفعول الثاني لظنَّ ، وليستْ (أي : فإنه قائم) بتقدير مصدر ؛ إذ لا يصحُّ : ظننتُ زيدًا قيامَه .
والأصل في ذلك : أنَّ اسم الذَّات (زيد) لا يُخْبَرُ عنه بمصدر إلاَّ بتأويل ، وإنَّ ليست حرف مصدر ؛ ولذلك وجب كسر همزتها .
والحرف المصدري هو (أَنَّ) فهي التي تُؤَوّل بمصدر صريح مع اسمها وخبرها.

مواضعُ وجوبِ كسرِ همزةِ إنَّ

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

س١١– ما المواضع التي يجب فيها كسر همزة إنَّ ؟

ج١١– **يجب كسر همزة إنّ** في المواضع الآتية :

١– **إذا وقعت إنّ في ابتداء الكلام** ، نحو : إنّ زيدًا قائم . ولا تقع (أَنَّ) المفتوحة في أول الكلام ؛ فلا يُقالُ : أَنّك فاضلٌ عندي ، بل يجب تأخيرها ؛ فتقول : عندي أَنّك فاضلٌ . وأجاز بعضهم الابتداء بها .

٢– **إذا وقعت في أوّل جملة الصَّلَة** ، نحو : جاء الذي إنّه قائمٌ . فالذي اسم موصول ، وجملة (إنّه قائم) صلته ، وقد صُدِّرت هذه الجملة بإنَّ ؛ ولذا وجب كسرها . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ .

٣– **إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللام** ، نحو : واللهِ إِنَّ زيدًا لقائمٌ .

فَإِنْ لم يقع في خبرها اللام جاز الكسر – عند البصريين – تقول :

والله إنَّ زيداً قائمٌ .

٤- **إذا وقعت في صدر جملة مَحْكيَّة بالقول** ، نحو : قُلْتُ : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ فإنْ لم تُحْكَ بالقول وأُجْرِيَ القول مُجْرَى الظنّ فُتِحت ، نحو : أتقول أنَّ زيدًا قائمٌ ؟ (أي : أتظنّ) ففي هذا المثال فُتحت همزة إنّ ؛ لأن القول فيه بمعنى الظَّن .

٥- **إذا وقعت في صدر جملة حالية**،نحو: زُرْتُه وإنِّي ذو أَمَلٍ.ومنه قوله تعالى:
﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ .

٦- **إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل بسبب اللام** ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ . فالفعل (عَلِمَ) من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل (أي : تُرِك عمله لفظًا فلم ينصب مفعولين في الظاهر) وذلك بسبب دخول لام الابتداء على الخبر ؛ ولذلك وجب كسر همزة إنَّ . فإنْ لم يكن في خبرها اللام فتحت وجوبا ، نحو : علمت أَنّ زيدًا قائم ؛ لأنها حينئذ تكون في تقدير مصدر وقع في محل نصب مفعولي عَلِمَ . وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق ، هي : رأى ، وعَلِمَ ، ووَجَدَ ، ودَرَى .

٧- **إذا وقعت بعد أَلاَ الاسْتِفْتَاحِيَّة** ، نحو : أَلاَ إنَّ زيدًا قائمٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ .

٨- **إذا وقعت بعد حَيْثُ** ، نحو : اجلس حيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ .

٩- **إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عَيْن** ، نحو: زيدٌ إنَّه قائم . فجملة (إنه قائم) خبر عن اسم عين (ذات) ، وهو : زيد .

واعلم أن هذه المواضع الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها الموضع الأول، وهو : وقوعها في صدرجملتها ؛ لأنَّ اتصالها بما قبلها اتصال معنوي ، لا إعرابي .

س١٢- قال الشاعر :

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنَّ لَحَاجِزِي كَرَمِي

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج١٢- **الشاهد** : إلاَّ وإنِّيَّ لحاجزي كرمي .

وجه الاستشهاد : وردت همزة إنَّ مكسورة؛ لأنها وقعت موقع الحال .

وَثَمَّةَ سبب آخر لوجوب كسرها ، وهو : دخول اللام في خبرها .

ومِثْلُ هذا البيت قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ ﴾ وردت (إنّ) في هذه الآية مكسورة الهمزة وجوباً ؛ لسببين :

أولهما : وقوعها موقع الحال .

وثانيهما : اقتران خبرها باللام ، وكلُّ واحد من السببين يقتضي كسرها وجوباً .

مواضعُ جوازِ فتحِ همزةِ إنَّ ، وكسرِها

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

س١٣- ما المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنّ ، وكسرها ؟

ج١٣- **يجوز فتح همزة إنّ ، وكسرها** في المواضع الآتية :

١- إذا وقعت بعد إذا الفُجَائِيَّة ، نحو : خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم .

ويجوز : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائمٌ .

وفي هذا الموضع خلاف مبنيٌّ على الخلاف في إذا الفجائية : أحرف هي أم ظرف ؟ وذلك على التفصيل الآتي :

من جعل إذا الفجائية حرفًا ،كابن مالك جاز عنده كسر همزة إنَّ على أنَّ ما بعدها جملة تامة ، نحو : خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا قائم ، والتقدير : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، وفي حالة الكسر هذه ليس لك إلا إعراب واحد ، وهو: إنّ : حرف نصب وتوكيد ، وزيدًا : اسمها ، وقائمٌ : خبرها . وجاز عنده كذلك فتح همزة إنّ على تقدير أنَّها مع صلتها (اسمها وخبرها) في تأويل مصدر، ولك في حالة الفتح هذه وجهان :

أ – أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، نحو : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائم . فالمصدر المؤول (أنّ زيدًا قائمٌ) مبتدأٌ خبره محذوف ، والتقدير : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ حاصلٌ .

ب– أن تجعل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف . والتقدير فإذا الحاصل قيامه .

(م) ومن جعل إذا الفجائية ظرفًا زمانيًا ، أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة إنّ على تقدير أنها مع صلتها في تأويل مصدر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه إعرابية :

أ– أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) نفسها .

ب– أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف .

ج– أن يكون المصدر خبر لمبتدأ محذوف . (م)

٢– إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : حَلَفْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ (بفتح همزة إنّ ، وكسرها) ويشترط لجواز الوجهين (الفتح ، والكسر) ما يلي :

أ– أن يكون الخبر خاليا من اللام ،كما في المثال السابق .

ب– أن تكون جملة القسم إمّا اسمية ، نحو : لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائمٌ ، وإمّا فعلية فعلها مذكور ، نحو : حلفتُ إنّ زيدًا قائم ، ونحو : أقسمُ بالله إنَّ الظَّالِمَ هالكٌ بِظُلْمِهِ .

أمّا إذا كان فعل القسم محذوفًا، نحو: واللهِ إنّ زيدًا قائم ، فالكوفيون يُجيزون فيها الوجهين ، والبصريون يُوجبون الكسر ، ومذهبهم هو الصحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر في هذا الموضع . فإذا وقعت اللام في خبر إنّ فقد وجب كسر همزة إنّ سواء ذُكِر فعل

القسم ، أو حُذِف ، فمِن ذِكْرِ الفعلِ قوله تعالى : ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ ﴾ ومِنْ حذف الفعل قوله تعالى : ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ .

وعلَّة ذلك أنَّ اللام لا تدخل إلا على خبر (إنَّ) المكسورة .

٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، وهي : الفاء الواقعة في جواب الشرط ، نحو : مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ .

فالكسر على اعتبار (إنَّ) في صدر جملة فهي مع معموليها جملة في محل جزم جواب الشرط ، وأَمَّا الفتح فعلى اعتبار أنَّ مع معموليها : في تأويل مصدر مبتدأ، والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ يَأْتِنِي فإكرامُه حاصلٌ .

ويجوز أن يكون المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فَجَزَاؤهُ الإكرامُ .

ونصّ ابن مالك على أنّ الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قُرِئَ (فإنّه) بالفتح ، والكسر .

فالكسر على أنها جملة جواب للشرط (مَنْ) والفتح على جَعْل أَنّ وصلتها مصدرًا وقع مبتدأً خبره محذوف ، والتقدير : فالغُفْرَانُ جَزَاؤُه ، أو على جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران . ولم يُقْرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدّم فيه أنّ مفتوحة ،نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾

قُرئ (فأنّه) بالفتح ، والكسر .

٤– إذا وقعت بعد مبتدأ هو في المعنى قول ، وخبرها قولٌ ، والقائل واحدٌ ، نحو : خيْرُ القولِ إنِّي أحمدُ اللهَ ، بكسر إنَّ وفتحها ،فالفتح على جَعْل أَنَّ وصلتها في تأويل مصدر يُعرب خبرًا عن المبتدأ (خير) والتقدير : خَيْرُ القولِ حَمْدُ اللهِ ، والكسر على جَعْل إنَّ واسمها وخبرها جملة وقعت خبرًا عن المبتدأ (خير) فخيرُ القولِ : مبتدأ ، وجملة : إني أحمدُ اللهَ: في محل خبرللمبتدأ . ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل : نُطْقِى اللهُ حَسْبِي . ومَثَّل سيبويه لهذه المسألة بقوله : أَوَّلُ ما أقولُ أَنِّي أحمدُ اللهَ .

س١٤– قال الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وقال الآخر :

أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

عيّن الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

ج١٤– **الشاهد في البيت الأول** : إذا أنَّه .

وجه الاستشهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها بعد إذا الفجائية ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أَنَّ ، وكسرها . فالكسر على جَعْلها جملة مُسْتَأْنَفة ، والتقدير : إذا هو عَبْدُ القفا واللَّهازم ، والفتح على جعلها مصدرًا

وقع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : فإذا العبوديَّةُ شَأْنُه ، أو جَعْل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فإذا شأْنُه العبوديَّةُ .

الشاهد في البيت الثاني : أَوْتَحْلِفِي بربّك العليِّ أنِّي .

وجه الاستشهاد : هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ ، وكسرها ؛ لكونها واقعة بعد فعلِ قسمٍ لا لاَم بعدَه ، فقد رُوِيَ البيت بفتح أنَّ وكسرها .

فالفتح على جعلها مصدرًا مجرورًا بحرف جر محذوف ، والتقدير : أوتحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي ، والكسر على اعتبارها مع معموليها جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم .

جوازُ دخولِ لامِ الابتداءِ

على خبرِ إنَّ المكسورةِ

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنَّ لَوَزَرْ

س١٥– ما حكم دخول لام الابتداء على خبر إنّ المكسورة ؟ وهل تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ ؟

ج١٥– يجوز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ المكسورة ،وتُسَمَّى اللاَّمَ الْمُزَحْلَقَةَ ،نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ؛فلا يُقال:

لعلَّ زيدًا لقائمٌ . وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكنَّ) وأنشدوا قول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِحُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والبصريون يُنكرون ذلك ؛ ويقولون : إنّ هذا البيت لا يصحُّ ، ولم يَنْقُلْه أحدٌ مِن الأَثْبَات،وإذا صَحَّ البيت فاللاَّم في الخبر (لعميد) زائدة،وليست لام الابتداء .

وأجاز المبَرِّد دخولها في خبر أَنَّ المفتوحة ، وقد قُرئ شذوذاً قوله تعالى : ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح أَنَّ .

ويمكن تخريج الآية على أَنّ اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

وشذّ زيادة اللام في خبر (أَمْسَى) كما في قول الشاعر :

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْ فَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وزيدت أيضاً في خبر المبتدأ شذوذًا ، كقول الشاعر :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

س١٦– ما سبب تأخير اللام إلى الخبر ؟ وما الأصل في ذلك ؟

ج١٦– لام الابتداء حَقُّها أنْ تدخل على أوَّل الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام ، هذا هو الأصل ، فحقُّها إذاً أَنْ تدخل على إنَّ ؛ فتقول : لإنَّ زيدًا قائمٌ ، لكنْ لَمَّا كانت اللام للتأكيد ، وإنّ للتأكيد كَرِهوا الجمْعَ بين حرفين بمعنى واحد في أوَّل الكلام فأخَّروا اللام إلى الخبر .

شروطُ اقترانِ خبرِ إنّ المكسورةِ بلامِ الابتداءِ

وَلاَ يَلِي ذِى اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرِضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

س١٧– ما شروط اقتران خبر إنَّ المكسورة بلام الابتداء ؟

ج١٧– يُشترط لذلك ثلاثة شروط ، هي :

١– **أن يكون الخبر متأخراً** ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ فإن تقدم الخبرلم يجز دخولها عليه ؛ فلا تقول : إن لعندك مُحَمَّداً .

٢– **أن يكون الخبر مُثبتاً غير منفي** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ فإنْ كان مَنفيًّا امتنع دخول اللام عليه ، كما في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وكما في قولك: إنَّ زيداً ما يقوم؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لَمَا يقومُ .

٣- **ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بـ (قَدْ)** فلا يُقال: إنّ زيدًا لَرَضِيَ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " ولا مِنَ الأفعالِ كرَضِيَا " ، وأجاز ذلك الكِسَائِيُّ ، وابن هشام .

فإذا استوفى الخبر هذه الشروط جاز دخول اللام عليه ، وذلك في المواضع الآتية :

أ- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مُتصرف مقترن بـ (قد) ، نحو :

إنَّ زيدًا لَقَدْ قامَ ، ونحو : إنَّ ذا لقد سَمَا على العَدُوِّ مُسْتحوذاً .

ب- إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع سواء كان مُتصرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ونحو: إنّ زيدًا لَيَرْضَى، أو غير متصرف تصرفاً كاملاً ، نحو : إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ . فالفعل (يَذَرُ) غير متصرف تصرفاً كاملاً فلا يستعمل منه إلا المضارع،والأمر . ومثله الفعل (يَدَعُ) هذا إذا لم يقترن المضارع بسوف ، أو السين ، أما إذا اقترن المضارع بأحدهما ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز إذا اقترن بسوف على الصحيح ، وأمَّا إذا اقترن بالسين فقليل .

ج- إذا كان الخبر جملةً فعليه فعلها ماضٍ غير متصرف (جامد) نحو : إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجلُ ، ونحو : إنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجلُ ، ونحو : إن زيدًا لَعَسَى أن يزورَنا . وهذا مذهب الأخفش ، والفرَّاء . والمنقول أنّ سيبويه لا يُجيز ذلك .

د- إذا كان الخبر جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ ونحو : إنّ أخاك لوَجْهُه حَسَنٌ ، ويجوز : إنّ أخاك وجهُه لَحَسَنٌ .

ودخولها على الجزء الأول المبتدأ (لوجهه) أَوْلَى ، وقيل : إنّ دخولها على الجزء الثاني (لحسنٌ) شاذّ .

هـ- إذا كان الخبر مفردًا ، نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ .

و- إذا كان الخبر شبه جملة ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾.

س١٨– قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

عيّن الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج١٨– **الشاهد** : لَلاَ مُتَشَابِهان .

وجه الاستشهاد : أدخل الشاعر اللام في الخبر المنفي بـ (لا) وهو شاذّ .

دخولُ لامِ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ

وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم إنّ المؤخر

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

س١٩– ما شروط دخول لام الابتداء على معمول الخبر ؟

ج١٩– يشترط لذلك أربعة شروط ، هي :

١– أن يكون المعمول متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها .

٢– أن يكون الخبر مِمَّا يصحّ دخول اللام عليه . راجع س١٧ .

٣– ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر .

٤– ألا يكون معمول الخبر حالاً ، ولا تمييزًا .

وتتحقق هذه الشروط في نحو : إنّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ . فالطعام معمولٌ للخبر (آكِلٌ) وقد دخلت عليه لام الابتداء ؛ لكونه متوسطًا بين اسم إنّ وخبرها ، والخبر مما يصح دخول اللام

عليه ؛ لأنه مفرد واللام لم تدخل عليه ، والمعمول ليس حالاً ، ولا تمييزًا . فإن تأخَّر المعمول فلا تدخل اللام عليه ؛ فلا يُقال :

إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامك ؛لأن المعمول (طعام) ليس متوسطًا بين الاسم والخبر .

وإذا دخلت اللام على المعمول المتوسط فإنها لا تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال :

إنّ زيدًا لَطعامَك لآكل ؛وذلك لأن دخول اللام خُصِّص بمعمول الخبر المتوسط، وقد سِ ُمع ذلك قليلا ، وحُكي من كلامهم : إِنَّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ ، فقد دخلت اللام على الخبر (لصالح) مع كونها داخلة على معمول الخبر المتوسط

(لبحمد الله) .

وإذا كان الخبر مما لايصح دخول اللام عليه فلا يصح دخولها على المعمول ؛ فلا يُقال : إنّ زيدًا لَطعامَك أَكَل ؛ لأن الخبر فعل ماضٍ متصرف غير مقرون بِقَدْ ، وهو مما لايصح دخول اللام عليه ، كما عرفنا ذلك سابقاً ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإذا كان المعمول حالاً ، أو تمييزًا لم يصح دخول اللام عليه ؛ لعدم سماع ذلك من العرب ، فلايصح أن تقول: إن زيدًا لراكبًاحاضرٌ ؛ لأن المعمول (لراكباً) حال ، ولا يصح كذلك : إن زيدًا لَعَرَقاً يَتَصَبَّبُ ؛ لأن المعمول (عَرَقاً) تمييز .

وزاد أبو حَيَّان : ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ، ولا مفعولاً لأجله ، و يجوز غير ذلك .

س٢٠– إلام أشار الناظم بقوله : " والفَصْلَ " ؟

ج٢٠– أشار بقوله (والفَصْلَ) إلى أنّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ فالضمير (هو) ضمير فصل لا محلَّ له من الإعراب ، وقد دخلت عليه اللام ، واسم الإشارة هذا : اسم إنّ ، والقصص : خبرها . وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر ؛ فلا يقال : إنّ زيًدا لَهُوَ لقائمٌ .

س٢١– لِمَ سُمِّي ضمير الفصل بهذا الاسم ؟ وما شروطه ؟

ج٢١- سُمِّي ضمير الفصل؛ لأنه يَفْصِل بين الخبر، والتابع (الصِّفة ، أو البدل) فإذا قلت : زيدٌ القائمٌ ، احْتُمِلَ أن يكون (القائمُ) صفة لزيد على اعتبار أنّ الخبر سيأتي ذكره - ويكثر ذلك في الكلام المنطوق - واحْتُمِل أَنّ يكون (القائم) خبرًا لزيد ، فلما أُتى بضمير الفصل، نحو: زيدٌ هو القائم ، تعيّن أن يكون (القائمُ) خبرًا عن زيد . والبصريون هم مَنْ سَمَّوه (ضمير فصل) ومن العلماء من يُسَمِّيه (الْفَصْل) كما ذكر الناظم .

والكوفيون يسمونه (عِمَادًا) لأنه يُعْتمد عليه في تأدية المعنى المراد .

وأما شروطه فأربعة ، هي :

١- أن يقع بين المبتدأ والخبر ، نحو : الْمُتَّقُونَ هُمُ الفائزون ، أو يقع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ، كاسمي (إنّ ، وكان) وخبرهما ، نحو : إنّ زيدًا لهو القائمُ ، ونحو : كان زيدٌ لهو القائمَ .

(م) ٢- أن يكون ما قبله معرفة ، وما بعده معرفة ، كما في الأمثلة السابقة ، أو يكون أولهما معرفة ، وثانيهما يُشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف، كأَفْعَل التفضيل المقترن بِمِنْ ، نحو : محمدٌ أفضَلُ مِنْ زيدٍ .

٣- أن يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع .

٤- أنْ يُطابق ما قبله في الغيبة ، أو التكلّم ، أو الخطاب ؛ وفي الإفراد،والتثنية ، والجمع ؛ وفي التذكير ، والتأنيث ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ ، ونحو قولك : محمدٌ هو المجتهدُ ، وفاطمةُ هي المجتهدةُ ، والمؤمناتُ هُنَّ الفائزاتُ . (م)

(م) س٢٢- اختلف العلماء في ضمير الفصل ، أحرف هو أم اسم ؟ وضح هذا الخلاف وما يترتب عليه .

ج٢٢- أكثر العلماء من البصريين على أنه حرف وُضِع على صورة الضمير ؛ وبناء على هذا الرأي فلا محلَّ له من الإعراب .

ومن العلماء من قال : هو اسم ، ويترتّب على هذا الرأي السؤالان الآتيان :

١- أ له محل من الإعراب ، أم لا ؟

٢- إذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله ، أم محل الاسم الذي بعده ؟ والجواب ، كما يلي :

أ- قال الخليل : هو اسم لا محل له من الإعراب (مُهْمَل) فيُعْرب ما بعد الضمير على حسب ما قبله فقد يكون خبرًا لمبتدأ ، نحو : زيدٌ هو القائمُ ،

وقد يكون خبرًا لكان منصوباً ، نحو : كان زيدٌ هو القائمَ .

ب- قال الفرَّاء : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، أو قلت : كان زيدٌ هو القائمَ . وهو في محل نصب بدل إذا قلت : إن زيدًا هو القائمُ .

ج –قال الكِسائي : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه فهو في محل رفع مبتدأ ثان إذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، أو قلت : إنَّ زيدًا هو القائمُ . وهو في محل نصب إذا قلت :كان زيدٌ هو القائمَ .

وأما قوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ فالصَّوَابُ أَنَّ الضمير في هذه الآية تأكيد لاسم كان (التاء) ويجوز أن يكون : لا محلَّ له من الإعراب .

س٢٣- إلام أشار الناظم بقوله :" واسْمًا حَلَّ قَبْلَه الْخَبَر ؟

ج٢٣- أشار بذلك إلى أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخّر عن الخبر ، كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ ونحو : إنّ في الدار لَزيدًا . وإذا دخلت اللام على ضمير الفصل،أوعلى الاسم المتأخِّر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يُقال : إنَّ زيدًا لهو لقائم ، ولا يقال : إنّ لفي الدار لزيدًا .

إبطالُ عملِ إِنَّ ، وأخواتِها

إذا اتصلت بها ما غير الموصولة

وَوَصْلُ مَا بِذِى الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

س٢٤– ما تأثير (ما) غير الموصولة على إنّ ، وأخواتها ؟

ج٢٤– إذا دخلت (ما) غير الموصولة (الزَّائدة) على إنّ ، وأخواتها أَبْطَلَتْ عملها ؛ فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، برفع (زيد) ولا يجوز نصبه ؛ بسبب دخول (ما) غير الموصولة على إنّ .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ويبطل كذلك عَمَلُ باقي أخواتها ماعدا **ليت** ، فيجوز فيها الإعمال ، والإهمال ؛ فتقول : ليتما زيدًا قائمٌ ، بنصب (زيداً) ويجوز الرفع ؛ فتقول : ليتما زيدٌ قائمٌ . ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فقد رُوِي هذا البيت بنصب الحمام ، ورفعه .

س٢٥– ما مراد الناظم من قوله : " وقد يُبَقّى العملُ " ؟

ج٢٥– ظاهركلام الناظم أنّ (ما) إِنِ اتَّصلت بهذه الأحرف كَفَّتْها عن الْعَمَل ، وقد تعملُ قليلاً . وهذا مذهب جماعة من النحويين،كالزجّاجي ،وابن السَّرَّاج . وحكى الأخفش ، والكسائى : إنّما زيدًا قائمٌ . والصحيح أنّه لا يعمل من هذه الأحرف مع (ما) إلا ليت ،وأما ما حكاه الأخفش ، والكسائى فشاذٌ .

(م) س٢٦– إذا دخلت (ما) غير الموصولة على إنَّ ، وأخواتها أبطلت عملها إلا ليت ، فما تعليل ذلك ؟

ج٢٦- إنما أُعملت إنّ ، وأخواتها ؛ لاختصاصها بالأسماء ، ودخول (ما) عليها يُزيل هذا الاختصاص فلا تعمل ، ويجعلها تدخل على الجملة الفعلية ، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ وقوله تعالى : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ وأمَّا ليت فدخول (ما) عليها لايُزيل اختصاصها بالأسماء ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك لم يبطل عملها .

س٢٧- لم سُمِّيت (ما) غير موصولة ؟ وهل لها تسمية أخرى ؟

ج٢٧-سميت غير موصولة احترازاً من (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف ، نحو : إنّ ما عندك حَسَنٌ (أي : إنّ الذي عندك حَسَنٌ) وكذلك احترازاً من (ما) المصدرية التي هي موصول حرفي فإنها لا تبطل العمل ، نحو : إنّ ما فعلت حَسَنٌ (أي : إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ) .

وتُسَمَّى (ما) الكَافَّة ؛ لأنها تكُفُّ إنّ ، وأخواتها عن العمل .

وهي زائدة يجوز حذفها ؛ ولكونها كافَّة وزائدة سُمِّيت : ما الكافَّة الزائدة ؛ لأنها لو كانت أصلية غير زائدة لم تبطل العمل مثل (ما) الموصولة .

حكمُ المعطوفِ بعدَ خبرِ إنَّ

وحكمه إذا توسط بين المعمولين

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

س٢٨– ما حكم المعطوف الواقع بعد خبر إنّ ؟

ج٢٨– إذا وقع بعد اسم إنّ ، وخبرها عاطف جاز في هذا الاسم المعطوف وجهان :

١– **النصب عطفاً على اسم إن**ّ ، نحو : إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا .

٢– **الرفع** ، نحو : إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو . واختلف فيه ، والمشهور أنه معطوف على محل اسم إنّ ، فإنه في الأصل مرفوع ؛ لكونه مبتدأ – وهذا يُشعر به ظاهر كلام المصنف – وذهب قوم إلى أنه مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : وعمرٌوكذلك . ويرى ابن عقيل : أن إعرابه مبتدأ هو الصحيح .

س٢٩– ما الحكم إذا وقع المعطوف بين اسم إنّ ، وخبرها ؟

ج٢٩– إذا وقع العطف قبل أنْ تَسْتكمل إنّ خبرها (أي : وقع بعد اسم إنّ) تَعيَّنَ النّصب عند الجمهور ؛ فتقول : إنّ زيدًا وعمرًا قائمان ، ونحو : إنّك وزيدًا ذاهبان ، وذلك على اعتبار أنه معطوف على اسم إنّ .

وأجاز بعضهم الرفع .

(**م**) ومن أمثلة الرفع قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

في هذا الشاهد وقع المعطوف(قَيَّارُ) مرفوعاً بعد اسم إنّ(ياء المتكلم)وقبل خبرها . ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ فكلمة الصابئون وقعت مرفوعة مع كونها معطوفة على اسم إنّ (الذين) وكان وقوعها متوسطاً بين اسم إنّ وخبرها . ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ.. ﴾ برفع كلمة (ملائكتُه) بعدَ اسم إنّ ، وقَبْلَ خبرها ، واختلف النّحاة في تخريج ذلك كلِّه على النحو الآتي :

١– المعطوف مرفوع على محل اسم إنّ ، باعتباره مبتدأ قبل دخول إنّ . وهذا مذهب الكسائي .

٢- المعطوف مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبره هو الخبر المذكور، وخبر إنّ هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها . وهذا هو مذهب جمهور البصريين ، وتوضيح ذلك في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ في قراءة رفع (ملائكتُه) المعطوف الملائكة: مبتدأ خبره محذوف ، ويصلون : خبر إنّ ، أو يكون خبر المبتدأ هو: يصلُّون ، وخبر إنّ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر (ملائكته يصلون) معطوفة على جملة إنّ واسمها وخبرها المحذوف .

وذهب المحقِّقُ الرَّضِى إلى أنّ جملة المبتدأ ، والخبر (ملائكته يصلون) لا محلَّ لها ؛ لأنها مُعْتَرِضَة بين اسم إن وخبرها . (م)

حكمُ المعطوفِ مع باقي أخواتِ إنَّ

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

س٣٠- ما حكم المعطوف مع باقي أخوات إنّ ؟

ج٣٠- حكم (أَنَّ المفتوحة ، ولكنَّ) في العطف على اسمهما كحكم إِنّ المكسورة ؛ فتقول : علمت أَنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو ، برفع (عمرو) ونصبه ؛ وتقول : علمت أنّ زيدًا وعمرًا قائمان (بالنصب فقط عند الجمهور) وتقول كذلك : ما زيدٌ قائمًا لكنّ عمرًا مُنطلقٌ وخالدًا (بنصب خالدًا ورفعه) وتقول: ما زيدٌ قائمًا لكنَّ عمرًا وخالدًا منطلقان (بالنصب فقط عند الجمهور).

وأمَّا (ليت، ولعلّ ، وكأنّ) فلا يجوز معها إلا النّصب سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخر ؛ فتقول : ليت زيدًا وعمرًا قائمان ؛ وتقول : ليت زيدًا قائمٌ وعمرًا ، (بالنّصب في المثالين) ولايجوز الرفع ، وكذلك الحال مع كأنّ ، ولعلّ .

وأجاز الفَرَّاء الرفع سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخّر ، وذلك مع الأحرف الثلاثة (ليت ، ولعلّ ، وكأنّ) .

إعمالُ إنَّ المخفَّفةِ ، وإهمالُها

واقترانُها باللامِ الفَارِقَةِ عند الإهمال

وجواز الاستغناء عنها

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

س٣١– متى يجوز إعمال إنّ ، وإهمالها ؟ وما الأكثر الإعمال، أو الإهمال ؟

ج٣١– يجوز إعمال إنّ ، وإهمالها إذا خُفّفت . **والأكثر في لسان العرب إهمالها** ؛ فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، وفي هذه الحالة تلزمها اللام الفارقة التي تفرق بينها وبين (إنْ) النافية التي بمعنى (ما) النافية .

ويقلُّ إعمالها ؛ فتقول : إنْ زيدًا قائمٌ .

(م) وكما في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ بسُكون (إنْ) وتخفيف ميم (لَمَا) وذلك على اعتبار أنّ (كُلاً) اسم إنْ المخففة ، ولَمَا : اللام لام الابتداء ، وما : اسم موصول في محل رفع خبر إنْ المخففة . (م)

وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، ولا تلزمها حينئذ اللام الفارقة ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأنّ النافية لا تعمل عمل إنَّ .

س٣٢– ما مراد الناظم بقوله : ورُبَّما اُسْتُغْنِي عنها إن بدا ... " ؟

ج٣٢- **مراده** : أنّه يمكن الاستغناء عن اللام الفارقة في حالة إهمال إنّ إذا ظهر المقصود ، وهو إثبات المعنى وليس نفيه ، وحينئذ لا تَلْتبَِسُ بـ (إنْ) النافية ، وذلك كما في قول الشاعر :

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فقد حذف الشاعر اللام الفارقة من خبر إنْ المخففة، وهو (كانت) وذلك اعتمادًا على المعنى ، وهو إثبات طيب الأصل وشرفه لآل مالك ، وبذلك لم تلتبس إنْ المخففة بإنْ النافية ؛ لأنها لو حُمِلَتْ على النّفي لكان المعنى : ليست مالكٌ كرامَ المعادن ، وهذا المعنى ليس هو المراد من البيت .

س٣٣- اختلف النحويون في نوع اللام الداخلة على خبر إنْ المخففة ، وضِّح ذلك .

ج٣٣- اختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين إنْ النافية ، وإن المخففة ، أو هي لامٌ أُخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ **كلام سيبويه** يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت لِلْفَرْقِ . وتظهر فائدة هذا الخلاف في اختلافهم في اللام في قوله ﷺ : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا " فمَنْ جعلها لام الابتداء أوجبَ كسر همزة (إن) ومنْ جعلها لاما أُخرى أُجتلبت للفرق فَتَحَ همزة (أَن) . وقال الفارسيّ : هي لامٌ غير لام الابتداء اجتلبت للفرق – وهذا الرأي جيّد – لأن لام الابتداء لها شروط في دخولها على خبر إنّ – سَبق ذكرها فارجع إليها – وقال الأخفش: هي لام الابتداء أُدخلت للفرق .

نوعُ الأفعالِ التي تأتي بعد إنْ المخفَّفةِ

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ

س٣٤- ما نوع الأفعال التي تأتي بعد إن المخففة ؟

ج٣٤- إذا خُففت إنّ فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ ويَقِلّ أن يليها فعل غير ناسخ . وهذا مراده بقوله :

" إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا "، ومنه قول بعض العرب : إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ ، وقولهم : إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا .

وأجاز الأخفش : إنْ قام لأَنا . ومن ذلك قول الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فقد ورد الفعل (قَتَلَ) وهو غير ناسخ بعد إن المخففة .

والأخفش يجيز القياس على ذلك كلِّه ، والجمهور منعوا القياس على الفعل غير الناسخ سواء أكان ماضيًا ، أم مضارعًا .

أَنَّ الْمُخَفَّفَةُ

شروط اسمها وخبرها

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

س٣٥- إذا خُفِّفت أَنَّ المفتوحة فهل يبقى عملها ؟ وما شرط اسمها وخبرها ؟

ج٣٥- إذا خُفّفت أَنَّ المفتوحة بَقِيَ عملها ، وشرط اسمها : ألاَّ يكون إلاَّ ضمير الشأن محذوفًا ، وشرط خبرها : ألاَّ يكون إلاَّ جملة ، وذلك نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ . فأَنْ : مخفّفة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف ، والتقدير : علمت أَنَّه ، وجملة زيدٌ قائمٌ : جملة اسمية في محل رفع خبر أَنْ المخففة .

(م) وابنُ الْحَاجِب هو الذي اشترط أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا وجوبًا ، وأما الناظم ، والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ، وقد قَدَّر سيبويه في قوله تعالى : ﴿ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾ أَنَّك يا إبراهيم ، والكاف ليس ضمير شأن . (م)

س٣٦- قال الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

عين الشاهد في البيت السابق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٣٦- **الشاهد** : أَنْكِ . **وجه الاستشهاد** : خُفِّفت أنّ المفتوحة ولم يحذف اسمها ، بل ورد بارزًا ، وهو الضمير (الكاف) وذلك قليل .

(م) والكثير عند ابن الحاجب – الذي جَرَى الشارحُ على رأيه – أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وخبرها جملة . (م)

الفَصْلُ بين أَنَّ المخفَّفةِ ،

وخبرها الجملة الفعليَّة

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

س٣٧- ما شروط الفصل بين أَن المخفّفة ، وخبرها ؟

ج٣٧- **يُشترط لذلك أن يكون خبرهاجملة فعلية فعلها مُتصرف ليس للدعاء،** نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ فقد فُصِل بين أَنْ المخففة

وخبرها (يكون) بالسين ؛لأن الخبر جملة فعلية فعلها متصرف يأتي منه المضارع، والأمر، واسم الفاعل، وهو ليس للدعاء . فإنْ كان خبرها جملة فعلية فعلها غير مُتصرف لم يُؤْتَ بفاصل،نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ فليس ، وعسى : فعلان جامدان غير متصرفين ؛ ولذلك لم يُؤت بفاصل ، وكذلك إن كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ، وكان للدعاء لم يُؤت بفاصل ، كقوله تعالى :

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وتخفيف أَنْ .

أمَّا إن كان خبرها جملة اسمية لم يَحْتَجْ إلى فاصل ، نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، إلا إذا قُصِد النّفي فَيُفْصَل بينهما بحرف نفي ،كقوله تعالى :﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ فالفاصل هنا هو حرف النفي (لا) لأن المقصود نفي وجود إله غير الله .

س٣٨- اذكر نوع الفاصل بين أَنْ المخففة وخبرها ، وما حكم الفصل ؟

ج٣٨- حكمُ الفَصْلِ مُختلَفٌ فيه ، فقال قوم : يجب الفَصْلُ بينهما إلا قليلاً ، وممن قال بوجوب الفصل : الفَرَّاء ، وابن الأَنْبَارِي .

وقالت فِرقةٌ منهم الناظم : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفَصْل .

والفاصل أحد أربعة أشياء ، هي :

١- **قَدْ** ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ ونحو : علمتُ أَنْ قد يقومُ زيدٌ .

٢- **حرفا التَّنْفِيسِ** (السين وسوف) كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وكما في قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتى كُلُّ مَا قُدِرَا

٣- **النَّفْيُ** ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ .

٤- **لَوْ** - قَلَّ ذِكْرُهَا فاصلةً عند النحويين - كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

س٣٩- قال تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة مَن قرأ برفع (يُتِمُّ) .

قال الشاعر: عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

عين الشاهد فيما سبق ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج٣٩- **الشاهد في الآية الكريمة** (أَنْ يتمُّ) .

وجه الاستشهاد : وردت أَن مخففة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ،وهذا من أمثلة ما ورد بدون فاصل. وقيل : إنّ (أَنْ) ليست المخففة من الثقيلة ، بل هي أَنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع الفعل (يتمُّ) بعدها شذوذًا ، وإهمال أنْ الناصبة للفعل المضارع لغةٌ لجماعة من العرب .

الشاهد في البيت الشعري : أَنْ يُؤَمَّلُون .

وجه الاستشهاد: وردت أن مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، ومع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما ، وهذا أيضاً من أمثلة ما ورد بدون فاصل .

(م) س٤٠– كيف نُفَرّقُ بين أَنْ المخففة من الثقيلة ، وأَنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع ؟

ج٤٠– **أَنْ المخففة مِن الثقيلة هي التي يقع قبلها ما يدل على الْعِلْمِ** ، نحو: (عَلِمَ ، ورَأَى ، وتَحَقَّقَ ، وتَبَيَّنَ) والفعلُ بعدها يكون مرفوعًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وكما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ وهذا هو مذهب الجمهور ، وأمَّا الفرَّاء ، وابن الأنباري فلا يَرَيَانِ للمخففة موضعًا يَخُصُّها .

فإنْ كان ما قبلها دالاً على الظَّنِّ فيجوز الوجهان : مخففة ، ومصدرية ؛ والأرجح أن تكون مصدرية ، كما في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ قُرِئ (تكون) بالنصب ، والرفع .

أما إن لم يكن قبلها علمٌ ، ولا ظنّ فهي مصدرية لا غير ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ... ﴾ .

(م) س٤١– ما السَّبَبُ الدَّاعي إلى الفصل بين أن المخففة ، وخبرها ؟

ج٤١– ذهب الجمهور إلى أنّ هذا الفصل يكون للتَّفرقة بين أَنْ المخففة من الثقيلة ، وأَنْ المصدرية .

وذهب آخرون إلى أنّ هذا الفصل لِجَبْرِ الوَهْن (الضَّعف) الذي أَصَابَ أَنَّ الثقيلة بسبب تخفيفها .

ويُرَدُّ على هذا القول بأنّ هذا الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد ، أو دعاء ، فلماذا لم يُجبَر الوهن في هذه الحالات ويُؤتَى بفاصل ؟ .

تَخْفِيفُ كَأَنَّ

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِى مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِى

س٤٢– إذا خُفِّفَت كأنَّ فهل يبقى عملها ؟ وما شرط اسمها ؟ وهل يُفصل بينها وبين خبرها ؟

ج٤٢– إذا خُفِّفَت كأنَّ بقي عملها . **وشرط اسمها** أن يكون ضمير الشأن محذوفًا – وهوكثير ، ويقلّ إثبات اسمها – ولا يُفصل بينها وبين خبرها إذا كان خبرها جملة اسميَّة ، نحو : كَأَنْ زيدٌ قائمٌ .

أمّا إن كان خبرها جملة فعلية فُصِل بينهما بـ (لم) في حالة النّفي ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ أويفُصل بينهما بـ (قد) في حالة الإثبات ، كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

(أي : وكأنْ قد زَالَتْ) فاسم كأنْ في هذا البيت ، وفي الأمثلة السابقة جميعاً محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير: كَأَنّه زيدٌ قائمٌ ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمس، وكأنه لم يسمعْها،وكأنه قد زالت . وهذا معنى قول الناظم:" فَنُوِى منصوبُها ".

ورُوِى إثبات منصوبها (أي : اسمها) ولكنه قليل . ومنه قول الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

في هذا الشاهد خُففت كأنْ ، ولم يحذف اسمها ، بل ذُكِر ، وهو قوله : ثدييه ، وخبرها حُقّان . وقد ورد اسمها وخبرها في هذا البيت اسمين ظاهرين ، ولا يُقاس عليه .

كما أنّ هذا البيت ورد برواية أخرى ، هي :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وذلك على اعتبار أَنّ اسم كأنْ ضمير الشأن وهو محذوف ، و ثدياه حُقّان : جملة اسمية في محل رفع خبر كأنْ . و يُحتمل أن يكون (ثدياه) اسم كأنْ ، وجاء بالألف على لغة مَنْ يجعل المثنى بالألف في جميع أحواله .

*** س٤٣– هل تُخَفَّفُ لكنَّ ،ولعلَّ ؟ وإذا خُفِّفتا فماذا يَتَرَتَّبُ على تخفيفهما؟**

ج٤٣– نعم . تخفّف لكنَّ ، ويترتب على ذلك أمران :

١– **وجوب إهمالها** ، قال تعالى : ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

٢– **زوال اختصاصها بالجملة الاسمية** ، فتدخل على الاسمية ،كما في الآية السابقة ، وتدخل على الفعلية ،كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾

وقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ .

وأمَّا **لَعَلَّ** فلا يجوزُ تخفيفُ لاَمِها المشَدَّدَةِ .